أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي: دراسة تحليلية للفترة (2008–2024)

حمزة ادريس امسلم*

قسم المحاسبة ، جامعة درنة ، ليبيا

Hamza.amsallm@uod.edu.ly

تاريخ الارسال 2025/12/12م تاريخ القبول 2026/1/15م

The Impact of Accounting Measurement of Credit Asset Quality on the Financial Performance of the Libyan Banking Sector: An Analytical Study for the Period (2008–2024)

Hamza Idris Emsallam

Lecturer, Accounting Department, University of Derna

Hamza.amsallm@uod.edu.ly

Abstract

This study aims to analyze the impact of the accounting measurement of credit asset quality on financial performance in the Libyan banking sector over the period 2008–2024, in light of the economic and institutional challenges faced by the sector. The study is based on annual time-series data derived from the official reports of the Central Bank of Libya. Credit asset quality is measured using two indicators: the ratio of loan loss provisions to total loans (LLP/TL) and the ratio of loan loss provisions to non-performing loans (LLP/NPL). Financial performance is measured by return on assets (ROA) and return on equity (ROE). To achieve the study's objectives, the autoregressive distributed lag (ARDL) model and the nonlinear ARDL (NARDL) model are employed to examine both short- and long-run relationships and to identify asymmetric responses of financial performance to changes in asset quality. The results reveal the existence of a long-run equilibrium relationship between asset quality and financial performance, with a positive and statistically significant effect of asset quality on return on equity, compared to a weak and unstable effect on return on assets. Furthermore, the nonlinear model results indicate significant asymmetry in the impact, as positive shocks to asset quality exert a stronger effect than negative shocks, particularly on ROE. The study recommends strengthening accounting measurement policies for loan loss provisions and improving the management of non-performing loans in order to enhance financial stability and efficiency in the Libyan banking sector.

Keywords: Credit asset quality, accounting measurement, loan loss provisions, financial performance, Libyan banking sector.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخـــــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008–2024)، في ظل التحديات الاقتصادية والمؤسسية التي مرّ بها هذا القطاع. اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية مستمدة من التقارير الرسمية لمصرف ليبيا المركزي، وتم قياس جودة الأصول الائتمانية باستخدام مؤشري نسبة مخصصات الديون (خسائر القروض) إلى إجمالي القروض(LLP/TL) ، ونسبة مخصصات الديون (خائر القروض) إلى القروض المتعثرة (LLP/NPL)، في حين تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية .(ROE) ولتحقيق أهداف الدراسة، تم توظيف نماذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) ونموذج ARDL غير الخطي(NARDL) ، بما يتيح تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل، والكشف عن عدم تماثل استجابة الأداء المالي للتغيرات في جودة الأصول. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين جودة الأصول والأداء المالي، مع تأثير موجب ومعنوي لجودة الأصول على العائد على حقوق الملكية، مقابل تأثير ضعيف وغير مستقر على العائد على الأصول. كما كشفت نتائج النموذج غير الخطي عن عدم تماثل معنوي في التأثير، حيث كانت الصدمات الإيجابية في جودة الأصول أكثر تأثيرًا من الصدمات السلبية، لا سيما على .ROE وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز سياسات القياس المحاسبي لمخصصات الديون (خسائر القروض)، وتحسين إدارة القروض المتعثرة، بما يدعم الاستقرار المالي وكفاءة القطاع المصرفي الليبي.

الكلمات المفتاحية :جودة الأصول الائتمانية، القياس المحاسبي، مخصصات الديون (خسائر القروض)، الأداء المالي، القطاع المصرفي الليبي.

مقدمة:

يُعدّ القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي، نظرًا لدوره المحوري في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية المختلفة (حوس، 2023). وتمثل القروض المصرفية المكوّن الأكبر من أصول المصارف التجارية، الأمر الذي يجعل جودة الأصول الائتمانية من أهم المؤشرات المحاسبية والرقابية التي تعكس سلامة المركز المالي للمصرف وكفاءة إدارته لمخاطر الائتمان، وقدرته على تحقيق أداء مالي مستدام (عزام، 2024).

وتتجسد جودة الأصول الائتمانية في مستوى القروض المنتظمة مقابل القروض المتعثرة، وكفاية مخصصات خسائر القروض، باعتبارها من أهم أدوات القياس المحاسبي

لمخاطر الائتمان .وفي هذا السياق، اعتمدت المعايير الدولية للتقارير المالية، ولا سيما المعيار الدولي9 IFRS ، نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss) (ECL –، الذي يُعد تطورًا جوهريًا في القياس المحاسبي للأصول المالية، إذ يهدف إلى الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة بدلاً من الاكتفاء بالخسائر المحققة، بما يعزز جودة القياس المحاسبي ويُحسن من موثوقية القوائم المالية وقدرتها على التعبير العادل عن مستوى المخاطر الائتمانية وجودة الأصول المصرفية، وانعكاس ذلك على الأداء المالي الحقيقي للمصرف.

ويؤدي ضعف جودة الأصول الائتمانية، المتمثل في ارتفاع نسب القروض غير العاملة أو عدم كفاية مخصصات خسائر القروض، إلى زيادة المخاطر الائتمانية وتآكل الأرباح، وهو ما ينعكس سلبًا على مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والسيولة وكفاية رأس المال، ويحدّ من قدرة المصارف على الاستمرار وتحقيق الاستقرار المالي .(Mastaki, 2022)ومن ثمّ، فإن القياس المحاسبي الدقيق لجودة الأصول الائتمانية يُعد عنصرًا حاسمًا في تقييم الأداء المالي للمصارف واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في القطاع المصرفي الليبي، في ظل ما شهده من تحديات اقتصادية وسياسية ومالية متراكمة خلال الفترة (2008–2024)، والتي أثّرت بصورة مباشرة في كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية، ومستوى الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ومن ثمّ في جودة الأصول المصرفية ومستويات الأداء المالي. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام البحثي بدراسة العلاقة بين جودة الأصول والأداء المالي في البيئات المصرفية العربية والدولية، إلا أن الدراسات التي تناولت أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على الأداء المالي في ليبيا لا تزال محدودة، كما أن معظمها ركّز على فترات زمنية قصيرة أو استخدم نماذج قياسية تقليدية لا تسمح بتحليل العلاقات طويلة الأجل أو التقاط السلوك غير الخطي للمتغيرات.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008–2024)، من خلال الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية وتوظيف نماذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) ونموذج ARDL غير الخطي(NARDL) ، بما يتيح اختبار طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، والكشف عن عدم تماثل استجابة الأداء المالي للتغيرات في جودة الأصول الائتمانية. وتسهم نتائج الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية والمصرفية، وتقديم أدلة تحليلية تدعم إدارات المصارف والجهات

الرقابية في تحسين سياسات القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان، وتعزيز جودة الأصول، ودعم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

على الرغم من الأهمية المحورية لجودة الأصول المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الأداء المالي للمصارف، فإن الحفاظ على جودة الأصول، وتعزيز كفاءة استخدامها، وتحقيق مستويات مناسبة من الربحية يُعد من أهم العوامل الأساسية التي تضمن استمرارية المصارف وتدعم تطورها ونموها. ومع ذلك، لا تزال طبيعة العلاقة بين جودة الأصول والأداء المالي محل نقاش في الأدبيات المصرفية، ولا سيما في البيئات المصرفية التي تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي (المجالي والشنطي، 2024).

وتتجسد **إشكالية الدراسة** في أن جانبًا كبيرًا من الدراسات السابقة تناول جودة الأصول المصرفية باستخدام مؤشرات عامة أو منفردة، مثل نسبة القروض المتعثرة، دون الربط المنهجي بينها وبين **مؤشرات القياس المحاسبي** القائمة على مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، سواء من حيث علاقتها بالقروض المتعثرة أو بإجمالي محفظة القروض. كما ركّزت معظم هذه الدراسات على الأجل القصير، ولم تتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين **مؤشرات القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية**—المتمثلة في نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض المتعثرة، ونسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض—ومؤشرات الأداء المالي، أو من تحليل السلوك غير المتماثل لتأثير التغيرات الإيجابية والسلبية في هذه المؤشرات على الأداء المالي.

وعلى مستوى **القطاع المصرفي الليبي**، لا تزال الدراسات التي تناولت **أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية** على الأداء المالي محدودة من حيث التغطية الزمنية والعمق المنهجي، إذ انحصرت في فترات زمنية قصيرة، ولم تُعالج بصورة كافية ديناميكية العلاقة بين سياسات تكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وجودة الأصول الائتمانية، والأداء المالي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمؤسسية التي شهدها القطاع المصرفي خلال الفترة.(2008–2024)

وعليه، تتمحور **مشكلة الدراسة** في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر مؤشرات القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية، والمتمثلة في (مخصص الديون / القروض المتعثرة) و(مخصص الديون / إجمالي القروض)، على الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008–2024)

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

1. ما أثر مؤشرات القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على العائد على الأصول (ROA) في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008–2024)؟
2. ما أثر مؤشرات القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على العائد على حقوق الملكية (ROE) في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008–2024)؟
3. هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية ومؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008–2024)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على العائد على الأصول (ROA) في القطاع المصرفي الليبي، من خلال استخدام مؤشرات محاسبية قائمة على مخصصات الديون ونسب تغطية القروض المتعثرة، بما يعكس كفاءة القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان.
2. تحليل أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على العائد على حقوق الملكية (ROE) في القطاع المصرفي الليبي، بوصفه مؤشرًا محاسبيًا يعكس كفاءة استخدام حقوق المساهمين في ظل سياسات القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان.
3. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية والأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008–2024)، بما يوضح الأثر التراكمي لسياسات تكوين مخصصات الديون على مؤشرات الأداء المالي.

أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من إسهامها في:

- تعزيز الأدبيات المحاسبية المتعلقة بقياس جودة الأصول الائتمانية، من خلال الربط بين سياسات تكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والأداء المالي للمصارف.
- تقديم إطار تحليلي محاسبي يوضح دور القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في تفسير مؤشرات الأداء المالي، خاصة في البيئات المصرفية التي تتسم بعدم الاستقرار.
- سد فجوة بحثية في الدراسات المحاسبية الليبية، من خلال التحقق من العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية والأداء المالي باستخدام نماذج قياسية حديثة.
- تدعيم النقاش العلمي حول مدى ملاءمة مؤشرات المخصصات المحاسبية كمقاييس

2. الأهمية العملية:

تمثل الأهمية العملية للدراسة في:

ـ مساعدة إدارات المصارف الليبية في تحسين سياسات القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان، وبخاصة ما يتعلق بتقدير وتكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

ـ دعم الجهات الرقابية والمهنية في تقييم كفاية الممارسات المحاسبية المرتبطة بجودة الأصول الائتمانية، وتعزيز موثوقية القوائم المالية.

ـ توفير مؤشرات كمية محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية الرشيدة.

ـ الإسهام في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين جودة القياس المحاسبي للأصول الائتمانية، بما ينعكس إيجابًا على كفاءة القطاع المصرفي الليبي. • دعم صانعي القرار في تقييم سلامة القطاع المصرفي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولىH1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي لجودة الأصول المصرفية، المقاسة بمخصصات الديون (خسائر القروض) ونسب تغطية القروض المتعثرة، على العائد على الأصول (ROA) في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية الثانيةH2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي لجودة الأصول المصرفية على العائد على حقوق الملكية (ROE) في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية الثالثةH3:توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين القياس المحاسبي لجودة الأصول والأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي.

حدود الدراسة:

تُحدَّد حدود الدراسة بما يوضح الإطار الذي أُجريت ضمنه، وذلك على النحو الآتي:

الحدود الموضوعية:

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل أثر القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي، حيث تم قياس جودة الأصول الائتمانية باستخدام مؤشرات محاسبية قائمة على مخصصات الديون(خسائر القروض)، والمتمثلة في:

ـ نسبة مخصصات الديون (خسائر القروض) إلى إجمالي القروض.(LLP/TL)

ـ نسبة مخصصات الديون (خسائر القروض) إلى القروض المتعثرة.(LLP/NPL)

في حين تم قياس الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات محاسبية للربحية والكفاءة، تمثلت في:

ـ العائد على الأصول.(ROA)

ـ العائد على حقوق الملكية.(ROE)

ويأتي اختيار هذه المؤشرات بما ينسجم مع فرضيات الدراسة وأهدافها، ويعكس دور القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في تفسير الأداء المالي.

- **الحدود المكانية:**

تقتصر الدراسة على القطاع المصرفي الليبي، من خلال الاعتماد على البيانات الكلية المنشورة في التقارير الرسمية لمصرف ليبيا المركزي، دون التمييز بين المصارف التجارية الفردية، وذلك في إطار تحليل كلي يعكس الخصائص العامة للبيئة المصرفية الليبية.

- **الحدود الزمنية:**

تغطي الدراسة فترة زمنية تمتد من **عام 2008 إلى عام 2024**، وهي فترة اتسمت بتقلبات اقتصادية وسياسية أثّرت بشكل مباشر في جودة الأصول ومستويات الأداء المالي في ليبيا، مما يجعل النتائج مرتبطة بهذه الفترة الزمنية تحديدًا ولا يمكن تعميمها خارجها دون تحفظ علمي.

- **الحدود المنهجية:**

اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية، واستخدمت نماذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) ونموذج ARDL غير الخطي (NARDL) لاختبار أثر مؤشرات القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية على الأداء المالي في الأجلين القصير والطويل. ويترتب على ذلك أن تعميم نتائج الدراسة يقتصر على الدراسات التي تتبنى منهجًا قياسيًا مماثلًا، ولا يمتد إلى دراسات تعتمد على بيانات مقطعية زمنية (Panel Data) أو نماذج قياسية بديلة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري

أولا: جودة الاصول:

- **مفهوم جودة الأصول:**

يُعد مفهوم جودة الأصول من المفاهيم المحورية في العمل المصرفي، إذ يرتكز على تقييم أصول المصرف بغرض تحديد مستوى وحجم المخاطر الائتمانية المرتبطة بها، ولا سيما تلك الناشئة عن محفظة القروض. وتُعد جودة الأصول مؤشرًا عالي الحساسية يعكس درجة السلامة المالية والتشغيلية للمصرف، وقدرته على تحقيق الربحية والاستمرارية في ظل المخاطر المختلفة(Abata, 2014) .

وتُستخدم جودة الأصول بوصفها أداة تحليلية لقياس حجم القروض المتعثرة وتقييم آثارها على الأداء المالي، حيث تسهم الإدارة الكفؤة للأصول الائتمانية في رفع كفاءة وفعالية النشاط المصرفي. كما يشمل مفهوم جودة الأصول تقييم مكونات الأصول المختلفة لتحديد مستوى المخاطر الكلية المرتبطة بها، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على نتائج الأعمال وربحية المصرف (المجالي والشنطي، 2024).

وفي هذا السياق، يُعد مخصص خسائر القروض من أهم أدوات القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان، حيث يتم الاعتراف به وقياسه وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، الذي يعتمد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss – ECL). ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز جودة القياس المحاسبي للأصول المالية من خلال الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة، بما يعكس بصورة أدق مستوى المخاطر الائتمانية وجودة الأصول المصرفية، ويُحسّن من موثوقية القوائم المالية وقدرتها على التعبير العادل عن الأداء المالي الحقيقي للمصرف

- **أهمية الجودة الأصول:**

تنبع أهمية جودة الأصول المصرفية من دورها المحوري في تحقيق الاستقرار المالي للمصرف وضمان استمراريته ونجاحه، فضلًا عن تمكينه من تقديم خدمات مصرفية تتسم بالكفاءة والجودة العالية. كما تسهم جودة الأصول في تعزيز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين والجهات الرقابية، بما يدعم المركز التنافسي للمصرف داخل القطاع المصرفي (المجالي والشنطي، 2024).

وتُعد الأصول ذات الجودة المرتفعة عنصرًا أساسيًا في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف، إذ تؤثر جودة الأصول تأثيرًا مباشرًا في الأداء المالي، سواء من حيث الربحية أو القدرة على مواجهة المخاطر. وتعتمد جودة الأصول بدرجة كبيرة على جودة محفظة القروض، نظرًا لكون القروض تمثل النسبة الأكبر من إجمالي أصول المصارف، فضلًا عن كونها المصدر الرئيس للإيرادات، الأمر الذي يجعل كفاءة إدارتها وقياس مخاطرها محاسبيًا عنصرًا حاسمًا في تحسين الأداء المالي وضمان السلامة المصرفية (Ihsan et al., 2016).

- **ابعاد جودة الأصول:**

انسجامًا مع أهداف الدراسة وفرضياتها، واعتمادًا على ما ورد في الأدبيات المحاسبية والمصرفية، اعتمدت هذه الدراسة على بعدين رئيسين لقياس جودة الأصول الائتمانية من منظور القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان، وهما:

- نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض.

- نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض المتعثرة.

وتُعد هاتان النسبتان من أهم المؤشرات المحاسبية التي تعكس كفاية المخصصات وقدرة المصرف على تغطية المخاطر الائتمانية المحتملة.

التعاريف التشغيلية لأبعاد جودة الأصول:

1- القروض المصرفية:

تُعد القروض المصرفية من الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها، حيث يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يلتزم المدين بسداد تلك الأموال مضافًا إليها الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة، سواءً دفعة واحدة أو على عدة أقساط وفي تواريخ محددة مسبقًا. وتُدعَّم هذه العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد (أزهار، 2022).

2- القروض المتعثرة:

تُعرَّف الديون المتعثرة بأنها الديون التي تتعرض اتفاقيات سدادها المبرمة بين البنك والعميل إلى مخالفات جوهرية، يترتب عليها عجز المقترض عن الوفاء بأقساط الدين وفوائده في مواعيدها المحددة، بما يؤدي إلى نشوء احتمالات واضحة لتكبد المصرف خسائر ائتمانية (زايدة،2006).

كما يُقصد بالديون المتعثرة تلك الديون التي يعجز المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة، سواءً نتيجة عدم الرغبة في السداد، أو عدم القدرة عليه بسبب أحداث غير متوقعة، أو ظروف ومشكلات مالية طارئة، بحيث تتجاوز احتمالات عدم السداد نسبة (51%) (العربيدة،2007).

3- مخصص الديون (خسائر القروض):

يُعد مخصص خسائر القروض حسابًا مقابلاً للقروض في قائمة الميزانية، ويظهر مقابله في قائمة الدخل تحت بند خسائر انخفاض قيمة القروض. ويعكس هذا المخصص تقدير إدارة المصرف للخسائر المستقبلية المحتملة الناتجة عن تعثر المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم عند الاستحقاق. ويترتب على ذلك أن أي زيادة في مخصص خسائر القروض تؤدي إلى خفض صافي الدخل، في حين أن أي انخفاض في هذا المخصص يسهم في زيادة صافي الدخل. ويرجع ذلك إلى أن هذه الخسائر تمثل تقدير الإدارة للالتزامات المحتملة التي قد تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة عدم قدرة العملاء على سداد ما عليهم من ديون في مواعيد استحقاقها (محمد والمشهداني، 2017).

ثانياً ـ الأداء المالي للمصارف:

- **تقييم الأداء المالي**

يشير تقييم الأداء المالي إلى العمليات التي تهدف إلى قياس أداء البنك أو توجيهه نحو تحقيق أهداف محددة مسبقًا. تتطلب هذه العملية تحديد أهداف مسبقة للأداء الفعلي، بالإضافة إلى أسلوب لمقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المخططة، حيث يتم على أساس نتائج المقارنة توجيه الأداء لضمان توافقه مع الأهداف أو المعايير المحددة (إبراهيم ويحي، 2023).

- **أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف**:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية بأهمية كبيرة على مستويات وجوانب متعددة، ويمكن تلخيص أهميتها كما يلي: إبراهيم ويحي (2023).

1ـ توفير المعلومات للرقابة واتخاذ القرار :تقدم عملية تقييم الأداء المالي معلومات مهمة لمختلف المستويات الإدارية داخل المصرف، تُستخدم لأغراض الرقابة، التخطيط، واتخاذ القرارات التصحيحية المستندة إلى بيانات علمية دقيقة، كما يُعد نشر هذه المعلومات للجهات الخارجية من ضمن أهمية التقييم.

2ـ مؤشر على نجاح المنظمة :يُعد تقييم الأداء المالي مؤشرًا على مستوى نجاح المنظمة وتطورها، حيث يؤدي تحسين الأداء وزيادة الكفاءة إلى استمرارية المؤسسة وتعزيز نجاحها.

3ـ الكشف المبكر عن الانحرافات :تساعد عملية التقييم على اكتشاف أي انحرافات محتملة في الأداء، حيث يمكن من خلال الفحص المنتظم تحديد الأسباب الكامنة للمشكلات، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب تفاقمها مستقبلاً.

4ـ تحسين أداء العاملين :يساهم تقييم الأداء في توجيه الموظفين نحو أداء مهامهم الأساسية وتحسين كفاءتهم، بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

5ـ توضيح المركز الاستراتيجي للبنك :تعكس عملية التقييم موقع المصرف ضمن القطاع والبيئة التي يعمل بها، مما يساعد في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المناسبة.

6ـ تحفيز المنافسة الداخلية :يعزز التقييم المنافسة بين الأقسام المختلفة داخل البنك، بما يسهم في رفع مستوى الأداء الكلي.

7ـ دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية :يكشف تقييم الأداء عن مدى مساهمة المصرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أعلى العوائد بأقل التكاليف، والتقليل من الهدر في الوقت والجهد والموارد المالية، بما يعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد.

- **أبعاد الأداء المالي للمصارف**:

أ. العائد على الأصول(ROA)

يشير هذا المؤشر إلى مدى كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح، ويعد معيارًا لتقييم قدرة الإدارة على استثمار الأصول بشكل مثالي لتعظيم الأرباح. يسعى المصرف دائمًا لزيادة هذا العائد، حيث يمثل مؤشرًا على ربحية الاستثمارات على المدى القصير والطويل. ارتفاع هذا المؤشر يدل على فاعلية السياسات الإدارية في الاستثمار والتشغيل. ويتم حساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية (العامري،2007):

العائد على الاصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

ب. العائد على حقوق الملكية(ROE) :

يُستخدم نموذج العائد على حقوق الملكية الذي طوره ديفيد كول عام 1972 لتقييم الأداء المالي للمصارف، إذ يُعتبر مؤشرًا يوضح العلاقة بين العوائد والمخاطر، ويساعد المحللين على تقييم مصادر أرباح المصرف وفقًا للمخاطر المحددة. يهدف النموذج إلى تحقيق أعلى عوائد ممكنة مع أدنى مستوى من المخاطر، بما يسهم في زيادة ثروة المصرف. ويُحسب العائد على حقوق الملكية كما يلي: (هيمه والصحراوي، 2021)

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة أحمد وآخرون (2022) إلى قياس مدى تأثير جودة القروض وجودة الأصول على القيمة السوقية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية، إضافة إلى تحليل أثر بعض المخاطر المصرفية والمتغيرات الإدارية على هذه القيمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، مستندةً إلى بيانات ثانوية مستخرجة من التقارير والنشرات الصادرة عن البنك المركزي المصري والبنوك محل الدراسة، إلى جانب بيانات البورصة المصرية، وذلك خلال الفترة (2011–2020). استخدمت الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) لاختبار فرضياتها، من خلال نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية. وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي موجب لجودة الأصول على التغير النسبي في القيمة السوقية للبنوك، كما تبين أن مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف تؤثر بدرجة كبيرة في أداء البنوك. وأوضحت النتائج كذلك أن رأس المال الفكري يسهم بشكل غير مباشر في رفع القيمة السوقية عبر تحسين الأداء المالي، في حين لم يثبت وجود تأثير معنوي لسعر الفائدة على القيمة السوقية، مقابل وجود تأثير معنوي لسعر الصرف.وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز كفاءة مجالس الإدارة في تحديد ومراقبة الأنشطة المصرفية، لما لذلك من انعكاس إيجابي على الأداء المالي والقيمة السوقية للبنوك.

هدفت دراسة إبراهيم ويحي (2023) إلى بيان أثر مؤشرات السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال بناء نموذج يفسر العلاقة بين السيولة وتوظيف الموجودات في الأجلين القصير والطويل. واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة.(2022–1992) . تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) كأداة إحصائية رئيسة، حيث مثل توظيف الموجودات المتغير التابع، بينما مثلت نسبة الرصيد النقدي، ونسبة الاحتياطي النقدي، ونسبة السيولة المتغيرات المستقلة. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من الرصيد النقدي والاحتياطي النقدي وتوظيف الموجودات، في حين كانت العلاقة بين نسبة السيولة وتوظيف الموجودات علاقة عكسية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق توازن فعال في إدارة السيولة بما يضمن تحسين الأداء المالي دون التأثير سلبًا على فرص التوظيف والاستثمار المصرفي.

سعت دراسة المجالي والشنطي (2024) إلى التعرف على أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية، مع اختبار دور الحاكمية المؤسسية كمتغير معدل لهذه العلاقة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي (التحليلي)، وشمل مجتمعها جميع البنوك التجارية الأردنية وعددها (12) بنكًا، باستخدام أسلوب الحصر الشامل.استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد واختبار الأثر المعدل (Moderation Effect)، وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة الأصول (مقاسة بحجم مخصصات القروض) على ربحية البنوك ممثلةً بمعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما تبين أن الحاكمية المؤسسية—مقاسة باستقلالية وخبرة أعضاء مجلس الإدارة—تعزز من قوة هذا الأثر.وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة المؤسسية، وتشديد سياسات إدارة المخاطر الائتمانية، وأخذ الضمانات الكافية عند منح الائتمان للحد من القروض المتعثرة.

هدفت دراسة نشوان وآخرون (2018) إلى تحليل أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين .واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، باستخدام بيانات سبعة بنوك خلال الفترة.(2017–2011) .استخدم الباحثون نموذجي الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا لكل من نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وربحية البنك على معدل العائد على الأصول، في حين كان هناك أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة. كما تبين أن ربحية البنك تؤثر إيجابًا على معدل العائد على حقوق المساهمين، مقابل أثر عكسي لعمر البنك.

وأوصت الدراسة بزيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية لما له من دور في تحسين الشفافية وتعزيز الأداء المالي.

هدفت دراسة عبد العزيز وآخرون (2024) إلى قياس أثر مؤشرات الربحية على أداء المصارف الليبية، ودراسة الفروق بين المصارف الإسلامية والتقليدية، إضافة إلى اختبار قدرة المؤشرات المالية على التنبؤ بالتعثر المالي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على مصرفي الجمهورية واليقين خلال الفترة.(2021–2019)

أظهرت النتائج تفوق مصرف اليقين في تحقيق الأرباح وإدارة المخاطر الائتمانية، في حين واجه تحديات أكبر في إدارة رأس المال مقارنةً بمصرف الجمهورية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة المخاطر، وإعادة توظيف الموارد بكفاءة، وتبني أساليب حديثة لتقييم الأداء المالي، مع التركيز على التدريب المستمر للعاملين.

هدفت دراسة بن سعود وبلعور (2021) إلى قياس جودة أصول البنك الوطني الجزائري وفق مؤشرات نظام CAMELS خلال الفترة (2012–2016)، بهدف تفعيل نظام الرقابة الداخلية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال بناء مصفوفة تنقيط لقياس جودة الأصول وفعالية الرقابة الداخلية.

وأظهرت النتائج أن أصول البنك تقع ضمن فئة الأصول ذات الجودة المعقولة مع وجود بعض النقائص، كما تبين أن نظام الرقابة الداخلية يتمتع بمستوى فعالية متوسط .وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الأصول، ومراجعة المستحقات المتعثرة، ووضع سياسات فعالة لاسترداد الديون.

تشير مراجعة الدراسات السابقة إلى اهتمام متزايد بدراسة العلاقة بين جودة الأصول والأداء المالي في القطاع المصرفي، إلا أن هذا الاهتمام اتسم بعدد من أوجه القصور. فقد ركزت غالبية الدراسات على بيئات مصرفية مستقرة نسبيًا مثل مصر والأردن وفلسطين والجزائر (أحمد وآخرون، 2022؛ المجالي والشنطي، 2024؛ نشوان وآخرون، 2018؛ بن سعود وبلعور، 2021)، في حين لا تزال الدراسات التي تتناول القطاع المصرفي الليبي محدودة، على الرغم من خصوصية هذا القطاع وما مرّ به من تحديات اقتصادية وسياسية أثرت بشكل مباشر على جودة الأصول ومستويات الأداء المالي. كما أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على فترات زمنية قصيرة أو متوسطة، ولم تغطِّ فترات طويلة تتضمن مراحل عدم الاستقرار والأزمات، الأمر الذي يحد من قدرتها على تفسير العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

من ناحية منهجية، اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على نماذج الانحدار التقليدية أو بيانات البانل، مع تركيزها على تحليل الأثر في الأجل القصير، دون اختبار وجود علاقة توازنية

طويلة الأجل أو تحليل ديناميكية التكيف بين جودة الأصول والأداء المالي. إضافة إلى ذلك، ركزت بعض الدراسات على مؤشر واحد لجودة الأصول، مثل القروض المتعثرة أو مخصصات خسائر القروض، دون الجمع بينهما في نموذج قياسي واحد، ودون الربط المتكامل بين هذه المؤشرات ومؤشري الأداء المالي المتمثلين في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، لا سيما في البيئة الليبية.

وانطلاقًا من هذه الفجوات، تتميز الدراسة الحالية بتحليل أثر جودة الأصول على الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال فترة زمنية طويلة تمتد من (2008–2024)، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)ونموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، بما يتيح اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل وقياس سرعة تصحيح الاختلالات. كما تعتمد الدراسة على دمج أكثر من مؤشر لقياس جودة الأصول، ممثلة في القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض، وربطها مباشرة بمؤشري الأداء المالي، الأمر الذي يسهم في تقديم دليل قياسي تطبيقي يعكس واقع القطاع المصرفي الليبي، ويعزز من فهم دور جودة الأصول في دعم الاستقرار والأداء المالي للمصارف.

الدراسة التطبيقية:

1. منهجية الدراسة:

- **منهج الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بـ المنهج الكمي القياسي، بهدف وصف خصائص متغيرات الدراسة، وتحليل طبيعة العلاقة الديناميكية بين مؤشرات القياس المحاسبي لجودة الأصول الائتمانية والأداء المالي للمصارف الليبية (ROA وROE)، سواء في الأجل القصير أو الطويل.

- **نوع البيانات ومصادرها:**

استخدمت الدراسة **بيانات ثانوية** تمثلت في بيانات سنوية مستخرجة من:

التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن **مصرف ليبيا المركزي**، وذلك خلال الفترة (2008–2024)، لما تتمتع به هذه البيانات من موثوقية واعتماد رسمي.

- **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في **القطاع المصرفي الليبي ككل**، دون الاقتصار على مصرف بعينه، وذلك من خلال استخدام مؤشرات كلية تعكس الأداء العام للقطاع.

متغيرات الدراسة وقياسها:

المتغير	الرمز	طريقة القياس
الأداء المالي (تابع)	ROA	صافي الربح / إجمالي الأصول
	ROE	صافي الربح / حقوق الملكية
جودة الأصول (مستقل)	LLP/TL	مخصص الديون / إجمالي القروض
	LLP/NPL	مخصص الديون / القروض المتعثرة

- **الأساليب الإحصائية والقياسية:**

تم استخدام مجموعة من الأساليب القياسية الملائمة لطبيعة بيانات السلاسل الزمنية، شملت:

- الإحصاء الوصفي.
- مصفوفة الارتباط.
- اختبار جذر الوحدة(ADF) .
- اختبار التكامل المشترك(Bounds Test) .
- نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة(ARDL) .
- نموذج تصحيح الخطأ(ECM) .
- نموذج ARDL غير الخطي(NARDL) .
- اختبار التماثل(Wald Test) .
- والاختبارات التشخيصية واختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM وCUSUMSQ.

2. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول(1)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة(2008–2024)

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
ROA	0.007	0.004	0.002	0.015
ROE	0.125	0.054	0.044	0.237
LLP/TL	0.161	0.026	0.120	0.209
LLP/NPL	0.737	0.129	0.590	0.986

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي جدول (1) أن متوسط العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة (2008–2024) بلغ(M = 0.007) ، (SD = 0.004)، بينما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية ROA (M = 0.125) ، (SD = 0.054) أما مؤشرات جودة الأصول فقد سجلت متوسطًا قدره(M = 0.161) ، (SD = 0.026) للمخصصات الديون

إلى إجمالي القروض(LLP/TL) ، مقابل (M = 0.737) ، (SD = 0.129) لمخصصات الديون إلى القروض المتعثرة (LLP/NPL).

وتشير هذه النتائج إلى وجود تذبذب نسبي في مستويات الربحية مقارنة بارتفاع نسبي في مؤشرات جودة الأصول، مما يبرر تحليلاً اقتصادياً يتجاوز العلاقات الخطية التقليدية.

3. تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول(2)

مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير	ROA	ROE	LLP/TL	LLP/LPN
ROA	1			
ROE	0.905	1		
LLP/TL	-0.023	0.136	1	
LLP/NPL	0.323	0.294	0.403	1

تشير مصفوفة الارتباط جدول (2) إلى وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين ROAو ROE (r = .905)، مما يعكس أن المؤشرين يتحركان في الاتجاه ذاته. كما يظهر ارتباط موجب متوسط بين LLP/NPL وكل من (r = .323) ROA و (r = ROE (294.، بينما يظهر LLP/TL ارتباطًا ضعيفًا مع (r = –.023) ROA و (r = ROE (136.، وفقا لما سبق أظهر تحليل الارتباط وجود علاقة موجبة ودالة بين ROA و.ROE ، بينما لم تظهر جودة الأصول المقاسة عبر LLP/TL ارتباطًا معنويًا بالأداء المالي.

4. اختبار جذر الوحدة(ADF)

جدول(3)

نتائج اختبار جذر الوحدة(ADF)

المتغير	المستوى	الفرق الأول	درجة التكامل
ROA	غير ساكن	ساكن	I(1)
ROE	غير ساكن	ساكن	I(1)
LLP/TL	غير ساكن	ساكن	I(1)
LLP/NPL	غير ساكن	ساكن	I(1)

تشير نتائج اختبار ديكي–فولر المعزز (ADF) في جدول (3) إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى، لكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، أي

أنها مدمجة من الدرجة الأولى I(1). وتؤكد هذه النتيجة الملاءمة الفنية لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، وتدعم اختبار التكامل المشترك المرتبط بالفرضية الثالثة (H3).

5. اختبار تعدد التداخل الخطي(VIF)

جدول(4)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين(VIF)

المتغير	VIF
LLP/TL	1.194
LLP/NPL	1.194

أظهرت نتائج معامل تضخم التباين (VIF) في جدول (4) أن قيم VIF لجميع المتغيرات المستقلة بلغت (≈ 1.194)، وهي أقل بكثير من الحد الحرج (10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد تداخل خطي، وبالتالي موثوقية تقديرات الانحدار.

6. اختبار التكامل المشترك(Bounds Test)

جدول(5)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك(ROA)

القرار	Upper Bound (5%)	Lower Bound (5%)	F-statistic
يوجد تكامل مشترك	3.870	3.100	6.806

جدول(6)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك(ROE)

القرار	Upper Bound (5%)	Lower Bound (5%)	F-statistic
يوجد تكامل مشترك	3.870	3.100	8.260

أوضحت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك في الجدولين (5) و(6) أن قيمة إحصائية F تجاوزت الحدود العليا عند مستوى دلالة 5% لكل من نموذج ROA (F = 6.806) ونموذج ROE (F = 8.260). وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين جودة الأصول والأداء المالي.

مما يؤكد أن السياسات المحاسبية لتكوين المخصصات تؤثر على الاستقرار المالي والعوائد على المدى الطويل، بما يدعم الفرضية الثالثة (H3)

7. تقدير نموذج (ARDL) قصير وطويل الأجل

1.7 النتائج طويلة الأجل Bounds Test

جدول(7)

معاملات الأجل الطويل لنموذجARDL

المتغير	ROA	التفسير	ROE	التفسير
LLP/TL	0.000 ≈	ثر طويل الأجل شبة منعدم	0.327	أثر موجب
LLP/NPL	0.036	أثر موجب ضعيف	0.499	اثر موجب قوي

تشير نتائج الأجل الطويل المعروضة في جدول (7) إلى تباين تأثير مؤشرات جودة الأصول على مؤشرات الأداء المالي:

بالنسبة إلى ROA:

كان تأثير LLP/TL شبه منعدم وغير معنوي (β ≈ .000، p > .10)، في حين أظهر LLP/NPL أثرًا موجبًا ضعيفًا عند مستوى دلالة منخفض (β = .036، p < .10).

بالنسبة إلى ROE:

اتضح أن لكل من LLP/TL (β = .327، p < .05) و LLP/NPL (β = .499، p < .01) تأثيرًا موجبًا ومعنويًا، مع تفوق واضح لمؤشر تغطية القروض المتعثرة.

أظهرت نتائج نموذج ARDL وجود أثر طويل الأجل معنوي لجودة الأصول على ROE، في حين كان أثرها على ROA ضعيفًا وغير مستقر، مما يدعم الفرضية الثانية (H2) ويدعم الفرضية الأولى (H1) بشكل جزئي.

2.7 النتائج قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

جدول(8)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

المتغير	معامل ECM(-1)	الإشارة	الدلالة	سرعة التصحيح	طبيعة التكيف
ROA	0.743-	سالبة	معنوية	%74	تدريجي ومستقر
ROE	2.135-	سالبة	معنوية	%213	سريع وحاد

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ في جدول (8) أن معاملات ECM كانت سالبة ومعنوية لكل من ROA (–0.743) وROE (–2.135)، مما يؤكد عودة النموذج إلى مسار التوازن طويل الأجل بعد الصدمات قصيرة الأجل.

وتشير سرعة التصحيح إلى أن حوالي 74% من الاختلال في ROA يتم تصحيحه سنويًا، مقابل سرعة تصحيح أعلى في ROE، وهو ما يعكس استجابة أسرع لعوائد الملاك مقارنة ROA.

8. نموذج ARDL غير الخطي(NARDL)

1.8 تفكيك الصدمات

سيتم تقدير نموذجين:NARDL

نموذج 1:

$$ROA_t=f(LLP/NPL_t+,LLP/NPL_t-,LLP/TL_t+,LLP/TL_t-)$$

نموذج 2:

$$ROE_t=f(LLP/NPL_t+,LLP/NPL_t-,LLP/TL_t+,LLP/TL_t-)$$

تم تفكيك المتغيرات المستقلة إلى صدمات موجبة وسالبة كالتالي:

$$\max(\Delta LLP/NPL_t,0) =_t^+ LLP/NPL$$
$$\min(\Delta LLP/NPLt,0) =_t^- LLP/NPL$$
$$\max(\Delta LLP/TLt,0) =_t^+ LLP/TL$$
$$\min(\Delta LLP/TLt,0) =_t^- LLP/TL$$

2.8 نتائج الأجل الطويل لنموذج NARDL

جدول(9)

نتائج الأجل الطويل لنموذجNARDL لـ ROA

المتغير	المعامل	إشارة الأثر	الدلالة	التفسير
LLP/NPL (+	0.04	جب	0.040	تفاع جودة التغطية يؤدي لتحسن طفيف في العائد ى الأصول
LLP/NPL (-	–0.00	بي ضعيف	0.31	خفاض التغطية لا يؤثر بشكل معنوي علىROA
LLP/TL (+	0.00	عدم تقريباً	0.61	تفاع المخصصات كنسبة للائتمان لا يُظهر أثر ريل الأجل
LLP/TL (-	–0.01	بي ضعيف	0.28	نخفاض في المخصصات لا يخفض ROA بشكل ي

جدول(10)

نتائج الأجل الطويل لنموذجNARDL لـــ ROE

المتغير	المعامل	إشارة الأثر	الدلالة	التفسير
LLP/NPL (-	0.55	جب قوي	0.003**	ادة تغطية القروض الرديئة ترفع العائد ى حقوق الملكية بقوة
LLP/NPL (-	–0.14	بي متوسط	0.080	اجع التغطية يخفض ROE ولكن بدرجة ل من أثر الصدمات الإيجابية
LLP/TL (-	0.14	جب متوسط	0.050*	ادة المخصصات مقابل الائتمان تعمل شارة حماية رأسمالية
LLP/NPL (-	0.55	جب قوي	0.003**	ادة تغطية القروض الرديئة ترفع العائد ى حقوق الملكية بقوة

كشفت نتائج نموذج NARDL عن عدم تماثل معنوي في استجابة الأداء المالي لصدمات جودة الأصول: في نموذج ROA، كـــان تأثير الصدمـات الإيجابية لـ LLP/NPL موجبًا ودالًا (041. = β، 05. > p)، في حين لم يكن للصدمات السلبية أثر معنوي.

في نموذج ROE، كان تأثير الصدمات الإيجابية قويًا جدًا (553. = β، 01. > p)، بينما كان تأثير الصدمات السلبية أضعف نسبيًا (149.– = β، 10. > p).

مما يدل على وجود عدم تماثل معنوي في تأثير جودة الأصول على الأداء المالي، حيث كانت الصدمات الإيجابية أكثر تأثيرًا على ROE مقارنة بالصدمات السلبية، في حين ظل تأثيرها على ROA محدوداً.

اختبار التماثل(Wald Test)

جدول(11)

نتائج اختبار Wald للتماثل

النموذج	لفرضية H0	Chi-Squar	p-value	القرار	التفسير
ROA–NARDL	$^{-}\beta^{+} = \beta$	3.91	0.048**	رفض H0	لاقة بين ROA وجود صول غير متماثلة
ROE–NARDL	$^{-}\beta^{+} = \beta$	**6.87**	0.009***	رفضH0	كد وجود ردود متباينة بين صدمات الإيجابية والسلبية

أظهرت نتائج اختبار Wald في جدول (11) رفض الفرضية الصفرية للتماثل لكل من ROA ($\chi^2 = 3.91$ و $p = .048$)، ROE ($\chi^2 = 6.87$ و $p = .009$) $p = .009$، مما يؤكد أن العلاقة بين جودة الأصول والاداء المالي غير متماثلة.

10.الاختبارات التشخيصية والاستقرار الهيكلي

1.10 الاختبارات التشخيصية

جدول(12)

نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار	القيمة الإحصائية	p-value	القرار
Breusch-Godfrey Serial Correlation	1.22	0.28	لا يوجد ارتباط ذاتي
Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity	0.97	0.36	لا يوجد تباين غير متجانس
Jarque-Bera Normality	1.75	0.41	تبقيات تتبع التوزيع الطبيعي

2.10 اختبارات الاستقرار

جدول(13)

نتائج اختبارات CUSUM وCUSUMSQ

الاختبار	الحكم النهائي	وصف أكاديمي
CUSUM	داخل الحدود الحرجة	النموذج مستقر على المدى الزمني بكامل العينة
CUSUMSQ	داخل الحدود الحرجة	لا توجد نقطة انكسار هيكلي ذات دلالة تؤثر على علاقة النموذج

أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية في جدول (12) أن المتبقيات لا تعاني من ارتباط ذاتي أو تباين غير متجانس، وتتبع التوزيع الطبيعي، مما يؤكد صحة افتراضات نموذج الانحدار. كما أظهرت اختبارات الاستقرار CUSUM وCUSUMSQ في جدول (13) أن النموذج مستقر على المدى الزمني بكامل العينة، ولا توجد نقاط انكسار هيكلية تؤثر على علاقة المتغيرات.

أولاً ـ النتائج الدراسة :

1- أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين جودة الأصول المصرفية والأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008–2024)، لكل من مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يعكس أهمية القياس المحاسبي لمخصصات الديون (خسائر القروض) في تقييم المخاطر الائتمانية واستقرار الأداء المالي.

2- أظهرت نتائج نموذج ARDL أن أثر جودة الأصول يختلف باختلاف مؤشر الأداء المالي؛ إذ كان التأثير طويل الأجل ضعيفًا وغير مستقر علىROA ، في حين كان موجبًا ومعنويًا إحصائيًا علىROE ، مما يشير إلى أن المخصصات المحاسبية تؤثر بشكل أكبر على العوائد المملوكة للمساهمين مقارنة بالأداء التشغيلي للمصرف.

3- بينت النتائج أن مؤشر تغطية القروض المتعثرة (LLP/NPL) هو الأكثر تأثيرًا بين مؤشرات جودة الأصول، حيث أظهر أثرًا موجبًا وقويًا على ROE مقارنة بمؤشر المخصصات إلى إجمالي القروض(LLP/TL) ، مما يعكس أن التقييم الدقيق للمخاطر الائتمانية عبر المخصصات المحاسبية يعزز العوائد المملوكة للمساهمين ويعكس دقة السياسات المحاسبية.

4- أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود آلية تصحيح فعّالة نحو التوازن طويل الأجل، حيث يتم تصحيح نسبة كبيرة من الاختلالات قصيرة الأجل سنويًا، مما يعكس قدرة القطاع المصرفي الليبي على امتصاص الصدمات الائتمانية عبر تطبيق مخصصات محاسبية مرنة.

5- أشارت نتائج الأجل القصير إلى أن أثر جودة الأصول غير معنوي إحصائيًا على مؤشرات الأداء المالي، مما يدل على أن السياسات المحاسبية للمخصصات تؤتي ثمارها على المدى الطويل أكثر من المدى القصير.

6- كشفت نتائج نموذج ARDL غير الخطي (NARDL) وجود عدم تماثل معنوي في تأثير جودة الأصول على الأداء المالي، حيث كانت الصدمات الإيجابية في جودة الأصول أكثر تأثيرًا من الصدمات السلبية، ولا سيما علىROE ، مما يؤكد أهمية السياسات المحاسبية الوقائية في تحسين العائد على حقوق المساهمين.

7- أظهرت نتائج اختبار التماثل (Wald Test) رفض فرضية التماثل لكل من ROA وROE، مما يؤكد أن استجابة الأداء المالي لتغيرات جودة الأصول غير خطية وغير متماثلة، وهو ما يعكس الطبيعة الديناميكية للقياس المحاسبي لمخصصات القروض.

8- أكدت الاختبارات التشخيصية واختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM وCUSUMSQ سلامة النماذج واستقرار معاملاتها وعدم وجود مشكلات قياسية، مما يعزز موثوقية التقديرات المحاسبية والقياسية المطبقة على القطاع المصرفي الليبي.

ثانياً- التوصيات الدراسة:

1- تحسين جودة الأصول المصرفية من خلال تبني سياسات أكثر فاعلية في إدارة القروض المتعثرة وتحديث المخصصات المحاسبية بانتظام، بما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي للبنوك الليبية.

2- التأكيد على تعزيز مخصصات خسائر القروض وفق أسس محاسبية رشيدة، مع التركيز على مؤشر تغطية القروض المتعثرة (LLP/NPL) لدوره الفعّال في تحسين العائد على حقوق الملكية.(ROE)

3- حث إدارات المصارف على تمييز أهداف تحسين الأداء التشغيلي (ROA) عن الأداء المالي للملاك(ROE) ، إذ أظهرت النتائج أن جودة الأصول لها تأثير أكبر على العوائد المملوكة للمساهمين.

4- توصي الدراسة الجهات الرقابية والمصرف المركزي الليبي بتطوير أطر رقابية واحترازية تعزز سلامة الأصول المصرفية، خصوصًا في ظل فترات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مع التركيز على القياس المحاسبي للمخاطر الائتمانية.

5- تشجيع المصارف على اعتماد نماذج تحليل متقدمة وغير خطية، مثل NARDL عند تقييم المخاطر الائتمانية، لما لها من قدرة على التقاط السلوك غير المتماثل لمؤشرات الأداء المالي وتحليل أثر المخصصات المحاسبية بشكل أدق.

6- ضرورة إدماج نتائج التحليل طويل الأجل في التخطيط الاستراتيجي داخل المصارف، وعدم الاعتماد فقط على مؤشرات الأداء قصيرة الأجل عند اتخاذ القرارات الائتمانية.

7- الدعوة لإجراء دراسات مستقبلية باستخدام بيانات مقطعية زمنية (Panel Data) أو على مستوى المصارف الفردية، مع إدخال متغيرات رقابية إضافية مثل السيولة، كفاية رأس المال، والمتغيرات الكلية لتعزيز فهم أثر المخصصات المحاسبية على الأداء المالي.

8- التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي عن جودة الأصول ومخاطر الائتمان، بما يدعم ثقة المتعاملين ويُحسّن كفاءة السوق المصرفي الليبي.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

ابراهيم، زاهية صالح عبد الله، يحي، صفاء صالح حامد. (2023). أثر مؤشرات السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية لفترة (1992- 2022). *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية*، *32*(12)، 398-421. https://arab-scholars.com/30911a

أحمد ، عبد الله سعيد عبد القادر, البردان ن محمد فوزي امين، جرجس ،نادر البير فانوس,. (2022). تأثير مؤشرات جودة الأصول على التغير النسبي للقيمة السوقية في البنوك المقيدة في البورصة

المصرية .*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*،13(3)، 197-229. https://url-shortener.me/60M8

ازهر، علي عماد محمد (2022). دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية في البنوك المصرفية (تجربة الكويت). مجلة مالية ومحاسبة الشركات, 2(1), 6-19. https://asjp.cerist.dz/en/article/209823

بن سعود، عبد الله كمال، بلعور، سليمان (2021). قياس ومراقبة جودة الأصول وفق نموذجCAMELS ، كأداة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري BNA للفترة من 2012 إلى 2016. مجلة معهد العلوم الإقتصادية, 24(1), 271-290. https://asjp.cerist.dz/en/article/153454

حواس، عبد الله أمحميد (2023). قياس وتحليل مؤشرات السلامة المالية وتأثيرها على الاستقرار المالي باستخدام نموذج ألتمن: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العراقية للفترة 2014-2022. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 19(64، 2)، 649–665. https://doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.34

زايدة، دعاء محمد. (2006). *التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية.

عبدالعزيز، إمنيسي سالم عبدالعزيز , بدر، أكرم سالم المبروك. (2024). تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية. *مجلة جامعة بن وليد للعلوم الإنسانية التطبيقية*، *9*(3)، 446-462. https://arab-scholars.com/0f9b2d

العربيدة، نضال فارس. (2007). دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي الولائي. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية سوريا*، *23*(2)، 277-312. https://arab-scholars.com/3d0fb2

عزام، محسن عبيد عبد الغفار يونس. (2024). دور القياس المحاسبي لجودة الأصول في تحسين الكفاءة المصرفية: دراسة مقارنة بين نموذجي الخسائر الائتمانية الفعلية والمتوقعة. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، *16*(خاص)، 855-881. https://arab-scholars.com/32d217

العماري، محمد علي. (2007). *الإدارة المالية*. دار المناهج.

محمد، احمد جاسم عبد، والمشهداني، بشرى نجم عبدالله. (2017). قياس إدارة الأرباح باستعمال مخصص خسارة القروض بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية. *Journal of Accounting and Financial Studies*، *12*(خاص)، 204-288. https://arab-scholars.com/773f97

المجالي، معن زكريا الفلاح، الشنطي، ايمن محمد نمر (2024). أثر جودة الأصول على ربحية البنوك - الدور المعدل للحاكمية المؤسسية) دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية (. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, 11(2), 174-199. https://asjp.cerist.dz/en/article/263747

نشوان، إسكندر، الطويل، عصام، وشحاتة، محمد. (2018). أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, 5(1), 417-447. https://asjp.cerist.dz/en/article/54204

هيمه، مريم، الصحراوي، مبروكة. (2021). *قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية –دراسة حالة بنكي البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2019* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمو لخضر -الوادي.

Abata, M. A. (2014). Asset Quality and Bank Performance: A Study of Commercial Banks in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, *5*(18), 39–44. https://www.iiste.org/Journals/index.php/RJFA/article/viewFile/16209/16592

Ihsan, A., Rehman, u., & Jadoon, M. (2016). Comparative analysis of asset quality: Evidence from the public and private sector banks of Pakistan. *Abasyn Journal of Social Sciences*, *9*(1), 218-301. https://arab-scholars.com/4f5756